

الفصل الثاني

سياسات بنك السودان

أصدر بنك السودان السياسة المصرفية الشاملة للعام الأخير (2002م) لاستكمال البرنامج الذي طرح في إطار السياسة المصرفية الشاملة للجهاز المصرفي (1999 - 2002) الصادرة في 31 ديسمبر 1998م تأكيداً لاستمرارية أهدافها المتمثلة في تنمية وتطوير الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية ، تأصيل العمل المصرفي وتفعيله ، تنظيم سوق النقد الأجنبي ، ترقية أداء التمويل ، تحسين وتطوير العمليات المصرفية و إدخال واستدامة التقنية المصرفية . كذلك أصدر بنك السودان السياسة النقدية والتمويلية للعام 2002م والتي هدفت بصورة أساسية إلى زيادة معدل الناتج المحلي الإجمالي واستقرار سعر صرف الدينار وذلك تنفيذاً للسياسة الاقتصادية الكلية.

(أ) أداء السياسة المصرفية خلال العام 2002م:

- نستعرض فيما يلي أداء السياسة المصرفية خلال العام 2002م في المجالات التالية :

(1) تنمية الجهاز المصرفي:

مواصلة لتطبيق معايير الرقابة المصرفية ، فقد صدر منشور معايير الضبط المؤسسي والذي تم بموجبه تحديد وتفعيل دور مجالس الإدارات وهيئات الرقابة الشرعية والإدارة التنفيذية والمراجعة ، أيضاً صدر منشور يلزم المصارف بالإفصاح والشفافية عن البيانات المالية مع الالتزام بمعيار العرض والإفصاح الصادر من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية . كما بدأ العمل في استخدام معايير الإنذار المبكر وذلك تمشياً مع المتطلبات الرقابية العالمية لتقييم أداء المصارف وتصنيفها. من جهة أخرى تواصل العمل لتخفيض نسبة الديون المتعثرة ، حيث انخفضت من 16% بنهاية ديسمبر 2001م إلى 13% بنهاية ديسمبر 2002م، كما تم توجيه البنوك بتخفيض التكلفة الإدارية من 90% في بعض البنوك إلى 55% من إجمالي الإيرادات وذلك وفق المعايير العالمية .

(2) برنامج إعادة هيكلة الجهاز المصرفي :

صدر برنامج إعادة هيكلة البنوك في مايو 2000 بهدف زيادة رأس مال أي بنك الي

3 مليار دينار كحد أدنى بنهاية عام 2002 ، مع طرح خيار الدمج والبيع .

بالنسبة لبنوك القطاع الخاص، فقد رفعت 4 بنوك رؤوس أموالها إلى 2 مليار دينار و 12 بنك إلى مليار دينار في نهاية عام 2002 و هناك بنك واحد لم يستوف متطلبات البرنامج ولم يختار أي بنك خيار الاندماج.

فيما يتعلق ببنوك القطاع العام، فقد تم تحويل بنك الخرطوم إلى شركة مساهمة عامة و تم بيع البنك العقاري إلى القطاع الخاص، وقد بدأت إجراءات تحويل بنك النيلين إلى شركة مساهمة عامة كما تم الإبقاء على البنك الزراعي بوضعه الحالي بغرض تمويل التنمية الزراعية ومصرف الادخار والتنمية الاجتماعية لتخفيف حدة الفقر.

(3) الأدوات المستحدثة لإدارة السيولة :-

استمر العمل خلال العام 2002م بشهادة مشاركة البنك المركزي (شمم) وشهادة مشاركة الحكومة (شهامه) لتوفير موارد للسيولة وتمويل التنمية بدلاً من الاستدانة من الجهاز المصرفي (تفاصيل أوفى في الفصل السادس).

(4) تمويل البنوك والمؤسسات الحكومية :-

ارتفع التمويل الممنوح للمصارف من 8.532 مليون دينار في العام 2001م إلى 13.063 مليون دينار في العام 2002م بينما انخفض التمويل الممنوح للمؤسسات الحكومية من 12.579 مليون دينار في العام 2001م إلى 3,295 مليون دينار في العام 2002م.

(5) سوق النقد الأجنبي :-

هدفت الجهات الأساسية لسياسات النقد الأجنبي للعام 2002م والإجراءات المصاحبة لها إلى تحقيق الآتي :-

- أ - المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار السوداني.
- ب - الاستمرار في تحرير التعامل بالنقد الأجنبي.
- ج - تشجيع التعامل بالعملات الحرة الأخرى إلى جانب الدولار الأمريكي.
- د - العمل على التوافق مع الأحكام الشرعية والسياسات الكلية والسلامة المصرفية وفق ضوابط وأسس محددة في عمليات التمويل بالنقد الأجنبي.

لتحقيق هذه الأهداف تم اتخاذ ما يلي:

- 1 / مراجعة لائحة تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي.
- 2 / في مجال استكمال بناء وتوحيد سوق النقد الأجنبي وتطوير آلية سعر الصرف وتحرير المعاملات وفق متطلبات العرض والطلب، تم تعديل الهامش الذي يتحرك فيه

السعر التأشيرى لسعر الصرف من 1% إلى 1,5% ثم إلى 2% وذلك حسب مقتضيات حركة السوق. كما تم توسيع دائرة استخدامات النقد الأجنبي للمصارف والصرافات وتم إصدار لائحة جديدة للصرافات لتواكب هذه التطورات.

3/ تم اتخاذ إجراءات خاصة بحصر وتسجيل استثمارات راس المال الأجنبي بالسودان.

4/ في مجال تطوير دور المصارف وتفعيل دور صناع السوق في مجال بيع وشراء النقد الأجنبي تم إنشاء مجموعتين تتكون كل مجموعة من 13 مصرفاً.

إضافة الي كل ذلك تم إصدار الميثاق المهني للمتعاملين بالنقد الأجنبي .

(6) التقنية المصرفية : -

في إطار تطوير التقنية الحديثة في العمل المصرفي ، تم استجلاب نظم حديثة مع الاهتمام بالبنى الأساسية ، وتعمل حوالي نصف المصارف التجارية علي استبدال نظمها لتتفق مع التقنية الحديثة ، كما تم إدخال نظام التعامل بالشيكات الممغنطة في كل ولايات السودان. لقد استجلبت شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية نظام البطاقة مدفوعة القيمة مقدماً وقد أكمل بنك السودان وضع إجراءات استخدام البطاقة ، وبدأت الشركة الآن بتسويق البطاقة للبنوك والعملاء ومنافذ الدفع. كما أكمل بنك السودان إنشاء شبكات الحاسوب الخاصة به في الرئاسة والفروع. وتعاقد البنك مع شركتين لتطوير نظم معلوماتية إدارية ومالية ، هذا بالإضافة لثلاثة نظم للنقد الأجنبي. وسيتم التطبيق خلال العام القادم 2003م.

(7) الهيئة العليا للرقابة الشرعية والمؤسسات المالية : -

واصلت الهيئة خلال عام 2002 إصدارها لمجموعة من الفتاوى والقرارات و إعداد الدراسات والبحوث الشرعية والمشاركة في الدورات التدريبية والسمنارات الداخلية والخارجية بالإضافة إلى التنسيق والتعاون المستمر مع إدارات بنك السودان ذات الصلة.

(ب) السياسة النقدية والتمويلية : -

صدرت السياسة النقدية والتمويلية لعام 2002م مع بداية العام الرابع والأخير للبرنامج الرباعي (1999 - 2002م) من الاستراتيجية القومية الشاملة وفي إطار موجبات السياسات الكلية للعام 2002م والتي تهدف إلي تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7% ، ونسبة تضخم لا تتجاوز 5% بنهاية العام و7% في المتوسط ومعدل نمو لعرض النقود بنسبة 25% ، مع العمل علي تحقيق مرونة واستقرار سعر الصرف وتحسين أداء القطاع الخارجي . كما هدفت السياسة النقدية والتمويلية لعام 2002م إلي مواصلة تحرير

التمويل المصرفي، وتحقيق السلامة المصرفية ، وتشجيع المصارف لتوفير الموارد لتمويل أولويات الاقتصاد مع توجيه نسبة مقدرة من التمويل للتنمية الاجتماعية تمثيلاً مع سياسات الدولة التي تهدف لتخفيف حدة الفقر .

ومن أهم موجهات السياسة النقدية و التمويلية : -

(1) يحدد كل مصرف القدر المناسب من السيولة الداخلية نقداً في جميع فروعها لمقابلة سحبوات العملاء اليومية مع استصحاب الحد الأدنى الذي كان معمولاً به (10% من جملة الودائع) كمؤشر.

(2) يحتفظ كل مصرف باحتياطي نقدي قانوني بالعملة المحلية والأجنبية بنسبة لا تقل عن 14% لكل عملة .

(3) يتم تمويل الأسر المنتجة وصغار المنتجين والمهنيين والحرفيين بنسبة لا تقل عن 10% من إجمالي التمويل في كل مصرف .

تم في يوليو 2002م إلغاء القيد الذي ينص علي ألا تزيد نسبة التمويل بصيغة المربحة عن 30% من جملة التمويل الكلي للمصرف بنهاية العام ، بالإضافة إلى إلغاء هامش المربحة المحدد بنسبة 15% كحد أعلى للتمويل بالعملة المحلية والعملات الأجنبية ، علي أن يكون هامش المربحة بنسبة 12% كمؤشر فقط.